



الاستراتيجية الجنسانية للآلية وخطة التنفيذ

نسخة مختصرة (30 أيلول/سبتمبر 2022)

بيان من فنانة

يعرض الرسم التوضيحي سيدة العدالة والسوريين كشيء واحد. تتجمع أجساد السوريين والسوريين معا تحت حماية السيدة. أحزانهم وتجاربهم الجماعية دفعتهم إلى الاعتماد على بعضهم البعض، على أمل تحقيق العدالة في يوم من الأيام. اليد التي تمسك بالميزان والسيف هي امتداد لصوت يسعى السوريون إلى سماعه. إنهم يستمدون قوتهم ووحدتهم المطلقة من خلال السيدة. إنهم محاطون بالورود الحمراء التي ترمز إلى أرواح أحبائهم. ويظهر جزء من الشمس، رمزاً للحرية. أما القمر، الذي يرمز إلى إيقاع الزمن، فهو يعكس الاعتقاد بأن الحرية والعدالة سيتحققان للسوريين الذين يطالبون باستعادة إرادتهم ويسعون إلى تحقيق العدالة بعد الانتهاكات التي ارتكبت ضدهم.

ديما نشاوي

فنانة سورية وراوية قصص مرئية

الآلية الدولية المحايدة والمستقلة / سوريا 2022
فن الغلاف - ديما نشاوي

3	موجز تنفيذي
4	أ- الاستراتيجية الجنسانية
4	1. مقدمة: التزام الآلية بالمساواة الجنسانية
4	2. الغرض والأهداف: ما أهمية التحليل الجنساني لعمل الآلية؟
5	3. المصطلحات الرئيسية: التعاريف والنهج
8	4. التحليل الجنساني: ما هو المطلوب؟
13	5. دور الجنسانية في إطار الولاية المحددة للآلية
14	ب- خطة التنفيذ
14	1. بناء بيئة مؤسسية ومنهجيات وأدوات تتسم بالكفاءة الجنسانية
15	2. جمع وتنظيم المعلومات والأدلة بطريقة تتسم بالكفاءة الجنسانية
16	3. تحليل المعلومات والأدلة باستخدام نهج تتسم بالكفاءة الجنسانية
17	4. إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية بشأن أهداف العدالة الأوسع نطاقا
18	5. إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع الجهات الفاعلة الأخرى
20	التوعية من جانب الآلية والخطوات التالية
21	شكر وعرفان
21	المراجع

موجز تنفيذي

تواجه النساء والفتيات الحرمان والتمييز في كل مجال من مجالات الحياة تقريبا. وفي الأزمات والصراعات، يتأثرن دائما بشكل غير متناسب، ومع ذلك فإن أصواتهن ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل صادم، سواء في الوقت الحالي أو عبر التاريخ.

وتهدف الآلية إلى المساعدة في التحقيق في أخطر الجرائم في الجمهورية العربية السورية (سوريا) ومقاومة مرتكبيها. وبدون فهم شامل وسياقي لهذه الجرائم، لا يمكننا أن نأمل في تيسير العدالة. إن فهمنا - وأي محاولة لتحقيق العدالة - سيكونان، في أحسن الأحوال، محدودين ومنحرفين ما لم يتم تحليل الدور الجنساني في كل مجال.

ويعد التحليل الجنساني أداة حاسمة لفهم كيفية تأثير الجنسانية على تجارب الأفراد والمجتمعات واحتياجاتهم وعلاقات القوة بينهم وحقوقهم وفرصهم. ومن الضروري فهم المدى الكامل للضرر الذي لحق بالضحايا/الناجيات/الناجين في السياق السوري ووضع استجابات وسبل انتصاف مناسبة.

وتحدد الاستراتيجية الجنسانية وخطة التنفيذ، الملخصتان في هذه الوثيقة، الالتزام الرسمي للآلية بالسعي إلى تحقيق العدالة الشاملة للضحايا/الناجين والناجيات، حيث لا يقلل أي ضرر ناجم عن الجنسانية من آفاق العدالة، وحيث تكون العدالة وسيلة للمساعدة في التغلب على هذا الضرر.

إن الاستراتيجية الجنسانية للآلية ليست مجرد طموح، بل هي تعبير ملموس عما نقوم به بالفعل، وقد أثارها وشكلها السوريون المتأثرون بجرائم وانتهاكات نزاع ما بعد عام ٢٠١١ في سوريا. ويقع نهج الآلية الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين في صميم جميع قراراتها واستراتيجياتها. هذا يضمن أن يركز عمل الآلية على السياق المحدد لسوريا ويمكننا من المساهمة في تقديم تبيان أكثر دقة لتجارب ووجهات نظر وأولويات مجموعة واسعة من الضحايا/الناجيات/الناجين.

ويولى اهتمام خاص للأضرار التي سببت للنساء والفتيات بسبب المخاطر الأكبر التي يتعرضن لها والحوادث التي يواجهنها في الحصول على المساعدة الآمنة والمناسبة، لا سيما أثناء النزاع (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2018). ومع ذلك، تعترف الآلية وتسعى إلى معالجة الأضرار الجنسانية التي يتعرض لها الضحايا/الناجون الذكور، فضلا عن الأشخاص ذوي الميول الجنسية أو الهويات الجنسانية المتنوعة.

وتحدد الاستراتيجية الجنسانية التزام الآلية بالمساواة الجنسانية والتحليل الجنساني في جميع مجالات عملنا، وسبب أهميتها وما نأمل تحقيقه. وتحدد خطة التنفيذ المصاحبة النهج العملية التي نتخذها لتحقيق هذه الأهداف.

وهذه وثائق قابلة للتعديل سيجري استعراضها وتعزيزها بانتظام في ضوء الأحداث الناشئة. وستواصل الآلية العمل مع خبراء من المجتمع المدني السوري والدولي والأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية للقيام بذلك. وتسلط هذه النسخة الضوء على عناصر رئيسية في الاستراتيجية الجنسانية للآلية وخطة التنفيذ - النسخة التقنية التي يمكن أن يرجع إليها القراء للاطلاع على المزيد من الشرح لمبادئ الاستراتيجية الجنسانية والكيفية التي يجري بها تنفيذها في مجالات محددة من عمل الآلية.

ونأمل أن تكون أداة مفيدة لجميع العاملين في مجال المساواة والعدالة.

أ. الاستراتيجية الجنسانية

1. مقدمة: التزام الآلية بالمساواة الجنسانية

تلتزم الآلية بتحقيق المساواة الجنسانية في جميع جوانب عملها. ونحن نهدف إلى تنفيذ ذلك من خلال دمج التحليل الجنساني في التنظيم الداخلي والعمليات الداخلية للآلية، فضلا عن عملها الأساسي نحو تحقيق العدالة الشاملة والمساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا منذ عام ٢٠١١. ويجري إدماج التحليل الجنساني في:

- تصميم البيئة المؤسسية للآلية؛
- جمع ومعالجة المعلومات والأدلة؛
- تطوير العمل التحليلي؛
- عمل الآلية بشأن أهداف العدالة الأوسع نطاقا؛
- المشاركة مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة التي تعمل على المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا؛
- التواصل والعمل مع الأفراد والمجتمعات المتضررة.

وثلزم ولاية الآلية بكفالة تحقيق ما يلي:

- أن يعزز عملها المساواة الجنسانية (الاختصاصات، 755/71/A، المرفق، الفقرة 31)؛
 - إيلاء اهتمام خاص لمصالح وظروف الضحايا/الناجيات/الناجين من العنف الجنسي والجنساني (المراجع نفسه، الفقرة 19)؛
 - أن يؤخذ التوازن الجنساني في الحسبان على صعيد التوظيف في الآلية وأن يُعيّن موظفون من ذوي «الخبرة» في «الجرائم والعنف الجنسي والجنساني» (المراجع نفسه، الفقرة 32).
- وقد أكدت المشاركة الواسعة النطاق مع الجهات الفاعلة السورية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الحاجة إلى أن تشكل المساءلة عن العنف الجنساني جزءا أساسيا من عمل الآلية. وقد أظهر التاريخ أنه لا يمكن افتراض المساواة الجنسانية وأن السعي إلى تحقيقها يتطلب اهتماما وجهدا وخبرة والتزاما مستمرا.
- وبعد أن استفادت الآلية من الكم الثري من الخبرات التي أتاحتها جهات فاعلة أخرى في مجال المساءلة، فإنها تدمج بالفعل استراتيجيات ملموسة وعملية في كل مجال من مجالات عملها على أساس يومي. وستجري مراجعة هذه الاستراتيجيات وتكييفها كلما تعلمنا المزيد.

2. الغرض والأهداف: ما أهمية التحليل الجنساني لعمل الآلية؟

يمكن أن يؤدي الفشل في تحليل المنظور الجنساني في أعمال المساءلة إلى سوء فهم أثر الجرائم على المجتمعات المحلية المتضررة، مما قد يقوض إمكانية تحقيق عدالة ذات مغزى. ويكفل التحليل الجنساني أن يمثل عمل الآلية مجموعة متنوعة من الضحايا/الناجيات/الناجين فضلا عن مجموعة الأضرار التي لحقت بهم. وعلى سبيل المثال:

- هناك حاجة إلى التحليل الجنساني لتسليط الضوء على الأضرار التي كثيرا ما تكون غامضة ومعالجتها. وحقيقة أن العنف الجنسي يعتبر منذ فترة طويلة أثرا جانبيا لا مفر منه للصراع المسلح قد أدى إلى تجاهل جرائم العنف الجنسي، مما سمح لمرتكبيها بمواصلة التصرف دون عقاب؛
- كثيرا ما تعطى الأولوية للعدالة في الجرائم التي تستهدف الرجال والفتيان في كثير من الأحيان (مثل القتل والتجنيد القسري) في حين أن الجرائم التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات (مثل الزواج القسري والتشريد القسري)، وخطورتها وأثرها، غالبا ما يجري تجاهلها؛

- عند تحليل ومعالجة الدوافع الرئيسية للعنف، يلزم إبراز الجسدية جنبا إلى جنب مع العوامل التمييزية الأخرى التي كانت أكثر وضوحا في القضايا الجنائية الدولية، مثل العرق والأصل الإثني والدين؛
- إن التحليل الجنساني ضروري لفهم سياق وحجم الأضرار التي تلحق بالضحايا/الناجيات/الناجين وإثراء الاستجابات وسبل الانتصاف المناسبة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي النظر إلى الاغتصاب بمعزل عن العوامل الأخرى إلى فقدان الحقائق ذات الصلة التي تثبت ارتكابه كشكل من أشكال التعذيب أو الاضطهاد أو كعمل من أعمال الإبادة الجماعية؛
- يساعد التحليل الجنساني في تصحيح الاختلالات التي تعكس بشكل غير متناسب منظورا ذكوريا في الإجراءات القضائية. فعلى سبيل المثال، كان ١٣ في المائة فقط من الشهود الذين أدلوا بشهادتهم أمام المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة من النساء أو الفتيات. وأفادت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأن نسبة الشهود الإناث بلغت ٢٣ في المائة، على الرغم من أن النساء والفتيات يشكلن أغلبية كبيرة من سكان رواندا في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية؛
- يساعد التحليل الجنساني على تجنب تعزيز القوالب النمطية مثل افتراض أن النساء والفتيات وأو ضحايا العنف الجنسي/الناجيات/الناجين منه ضعيفات/ضعفاء بطبيعتهم/بطبيعتهم. ومن خلال دراسة الكيفية التي تحدث بها الهياكل الاجتماعية التمييزية مخاطر على النساء والفتيات، فضلا عن الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية المتنوعة، يمكننا اعتماد نهج للتصدي لهذه القوالب النمطية ودعم الضحايا/الناجيات/الناجين للتقدم والظهور؛
- يواجه التحليل الجنساني الأساطير القديمة التي استخدمت كذريعة للتقاعس عن العمل: على سبيل المثال، أن وصمة العار المحيطة بالعنف الجنسي تجعل من الصعب جدا معالجة هذه الجرائم.

إن التحليل الجنساني أمر حيوي لفهم كيفية تأثير جرائم معينة في النزاعات على أنواع اجتماعية متباينة بطرق مختلفة.

على سبيل المثال، تشير الأبحاث إلى أنه في أعقاب الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا، كانت النساء أكثر عرضة لاتخاذ قرار الفرار من منازلهن مع عائلاتهن. لذلك كانت الأسلحة الكيميائية طريقة فعالة بشكل خاص لضرب قدرة المجتمع على الصمود والتسبب في النزوح (المعهد العالمي للسياسات العامة، 2021). ولرؤية هذه الدينامية وعكسها بدقة، من المهم أن نفهم بوضوح ما حدث لكل من الضحايا/الناجين/الناجيات من الذكور والإناث والعواقب العامة المترتبة على مجتمعاتهم. وإلى جانب الهجمات نفسها، فإن النزوح الواسع النطاق الذي يعقب ذلك يضاعف من الأضرار الطويلة الأجل على النساء والأطفال، الذين يشكلون غالبية اللاجئين. وقد يشمل ذلك زيادة خطر العنف الجنساني وتقييد الحصول على التعليم.

من هذا المنطلق، تتمثل الأهداف العامة للاستراتيجية الجنسانية فيما يلي:

- أ. استعراض الأدوات والنهج التي تنفذها الآلية بالفعل للنهوض بالمساواة الجنسانية في عملها وتوفير بوصلة لتوجيه المزيد من الجهود؛
- ب. تشكيل وتفعيل التزام رسمي من قبل الآلية تجاه الأفراد والمجتمعات المتضررة من الجرائم الخطيرة في سوريا بالسعي لتحقيق العدالة الشاملة، حيث لا يقلل الحرمان القائم على الجنسية من آفاق العدالة الفعالة، وحيث تكون العدالة وسيلة للمساعدة في التغلب على هذا الحرمان.

3. المصطلحات الرئيسية: التعاريف والنهج

قد يحول الافتقار إلى الوضوح الكافي بشأن المصطلحات الجنسانية المستخدمة في مجال المساواة دون إدماج التحليل الجنساني وتحقيق المساواة الجنسانية. ولتعزيز الوضوح، تحدد الآلية فهمها للمصطلحات الرئيسية.

(أ) الجنسانية

لا يوجد تعريف واحد سائد لمصطلح «الجنسانية»، على الرغم من أنه غالبا ما يوضع جنبا إلى جنب مقابل كلمة «الجنس».

الجنسانية: يفهم المصطلح عموما على أنه بناء اجتماعي، بما في ذلك السلوكيات والأنشطة والسمات المصاحبة للنساء والرجال والفتيات والفتيان. ويجري تعلم الأدوار الجنسانية أو اكتسابها أثناء التنشئة الاجتماعية في المجتمعات، وتختلف اختلافا كبيرا داخل الثقافات وفيما بينها، ويمكن أن تتغير بمرور الوقت.

الجنس: يشير هذا المصطلح إلى الخصائص البيولوجية، وغالبا ما تُعزى إلى الفرد على أساس الوظائف الإنجابية.

وينطوي مصطلح «الجنسانية» أيضا على ما يلي:

- فهم الطرق التي يمكن أن تتسبب بها الأدوار الجنسانية المبنية اجتماعيا في اختلال توازن القوى ضد النساء والفتيات؛
- إدراك أن التمييز الجنساني يؤدي أيضا إلى إلحاق الضرر بالأشخاص الذين لديهم ميول جنسية وهويات جنسانية متنوعة، ويمكن أن يجعل تجاربهم غير مرئية أو غير مفهومة بشكل جيد؛
- ضمان ألا تؤدي معالجة البنى الجنسانية التي تضر بالرجال والفتيات إلى تفويض الجهود المبذولة لمعالجة عدم المساواة والتمييز المنهجين اللذين تعاني منهما النساء والفتيات في جميع المجتمعات.

ب) المنظور الجنساني والتحليل الجنساني

التحليل الجنساني: هو عملية تحليلية منهجية تستخدم المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس وغيرها من المعلومات ذات الصلة لفهم كيف يمكن أن تؤثر أوجه عدم المساواة الجنسانية الطابع وما يتصل بها من معايير اجتماعية وعلاقات قوة، على ارتكاب الجرائم والانتهاكات، وتجربتها وعواقبها وأثرها.

المنظور الجنساني: فهم الاختلافات في الوضع والسلطة والأدوار والاحتياجات بين جميع الأنواع الاجتماعية، وتأثير الجنسانية على فرص الناس وتفاعلاتهم.

ويسمح التحليل الجنساني الشامل للآلية بإدماج منظور جنساني في جميع أعمالها. ويساعد هذا التحليل بصفة خاصة في فهم الدور الذي تؤديه المعايير الجنسانية وعلاقات القوة والقوالب النمطية وما يرتبط بها من أوجه عدم المساواة في:

- توليد التمييز الذي يدفع العنف المرتبط بالنزاع وغيره من الأضرار؛
- تحديد طبيعة العنف الممارس؛
- تحديد طبيعة الأضرار التي لحقت بها ومداهم وتأثيرها؛
- حجب أو إسكات أصوات بعض الضحايا/الناجيات/الناجين أو إضعاف قدراتهم بأي شكل آخر، مع تفضيل أصوات وتجارب الآخرين؛
- إنشاء أو تعزيز الحواجز أمام الضحايا/الناجيات/الناجين لمنعهم من الوصول إلى عملية المساءلة أو المشاركة فيها؛
- الحد من الجودة الشاملة لنتائج العدالة للضحايا/الناجيات/الناجين.

ج) التحليل المتعدد الجوانب

التقاطعية: تعترف التقاطعية بأن هويات الناس ومواقفهم الاجتماعية تتشكل من خلال عدة عوامل يمكن أن يؤدي تداخلها إلى تمييز أو حرمان فريدين. وإضافة إلى الجنسانية، يمكن أن تشمل هذه العوامل: العرق، أو الإثنية، أو الدين، أو الجنس، أو الخلفية الطبقية/الاجتماعية - الاقتصادية، أو العمر، أو الإعاقة، أو الحالة الزوجية، أو حالة النزوح.

والغرض الأساسي من التحليل المتعدد الجوانب هو معالجة الأضرار التي تحدث في التداخل والتي يمكن تجاهلها بخلاف ذلك. وتدرس الآلية على وجه التحديد كيف يمكن لتقاطع الجنسانية وعوامل أخرى أن يزيد أو يفاقم التعرض للجرائم وأثرها.

على سبيل المثال، عندما تعاني الضحايا/الناجيات من أضرار محددة أثناء الاحتجاز وبعده بسبب صغر سنهن أو إعاقتهن، أو يهربن من سوريا خوفا من زواجهن قسرا من عضو في جماعة مسلحة بسبب دينهن أو وضعهن الاجتماعي والاقتصادي أو عمرهن، يمكن لهذه العوامل أن تساعد في إثبات عناصر الجرائم ذات الصلة وإظهار خطورتها.

لذلك، يجب إظهار الدور الذي تؤديه عوامل الهوية المتقاطعة في تحفيز الانتهاكات عند تقديم أدلة القضية. وإذا أمكن إثبات أن الضحايا/الناجيات/الناجيات قد استهدفوا استناداً إلى عوامل هوية متقاطعة بطريقة تشكل جريمة، فيمكن إثبات المسؤولية الجنائية بطريقة تعترف صراحة بدور تلك العوامل المتقاطعة في تحفيز الانتهاكات.

على سبيل المثال، وجهت اتهامات بالاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية على أسس متقاطعة تشمل الجنسية والدين في قضايا الولاية القضائية العالمية في ألمانيا لتعكس الطبيعة المركبة للأضرار ضد النساء والفتيات البيزيديات المستعدات، مع إدانة جنائية واحدة حتى الآن.

وتهدف الآلية إلى تيسير نتائج العدالة التي تعكس بدقة دور الجنسية والعوامل المتقاطعة ذات الصلة في الجرائم المرتكبة في سوريا.

إن الفشل في اعتماد عدسة متقاطعة عند معالجة العنف والأذى يمكن أن يقلل بشكل كبير من إمكانية تحقيق عدالة فعالة وشاملة. ويمكن أن يعني ذلك أيضاً أن الضحايا/الناجيات/الناجيات لا يتلقون الدعم والحماية الكافيين أو المناسبين. إن الفتيات المراهقات، والنساء غير المتزوجات أو المطلقات، والضحايا/الناجيات الذكور من العنف الجنسي، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية المتنوعة هم من بين أولئك الذين قد تكون لديهم احتياجات معقدة على صعيد الأمن والدعم تستند إلى عوامل متعددة الجوانب.

وتدمج الآلية عدسة متقاطعة في النهج الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجيات وتأخذ في الاعتبار:

- كيفية التعامل مع المجموعات المحلية بشأن الاستراتيجيات/أساليب العمل لمعالجة الأضرار التي تلحق بهذه الأسس المتقاطعة مع الاعتراف بما يلي:
 - أن النساء والفتيات من المجتمعات المتضررة هن داعيات فعالات وقائدات تمكينيات.
 - يمكن للمجموعات والمنظمات المحلية تقديم رؤى فريدة بشأن الديناميات داخل المجموعة والخبرات المتقاطعة التي لا تتوفر للمجموعات والمنظمات الخارجية/الأجنبية.
- كيف تضع الهياكل الاجتماعية التمييزية الأفراد والجماعات في أوضاع هشّة يمكن للجنة استغلالها، مع الاعتراف بأن الأفراد والجماعات ليسوا ضعفاء بطبيعتهم أو قابلين للتأثر أو يفتقرون إلى القدرة على التحكم في تصرفاتهم؛
- كيفية مواجهة الجهل والسلطة والامتيازات من خلال مواجهة المعتقدات والأحكام المسبقة والتحيزات التي تديم القوالب النمطية والالتزام بإعادة تقييم المعتقدات والتحيزات الضارة المحتملة.

د) المصطلحات المتصلة بالعنف والجرائم الجنسية وتلك المبنية على نوع الجنس

في القانون الجنائي الدولي هناك حالياً غموض في التعريف أو التوجيه بشأن كيفية تنفيذ التركيز على «العنف المبني على نوع الجنس» أو «الجرائم المبنية على نوع الجنس» أو سبب أهميته. وتلتزم الآلية بمعالجة هذا الأمر، ولا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- العنف المبني على نوع الجنس - أعمال العنف نفسها؛
- الأضرار الجنسية - عواقب العنف؛
- الجرائم الجنسية - السلوك المحظور قانوناً (كامبل 2022).

العنف الجنسي والمبني على نوع الجنس/الجرائم الجنسية والمبنية على نوع الجنس

في سياق المساواة، كثيراً ما يكون مصطلحا «العنف الجنسي» و«العنف القائم على نوع الجنس» متساويين ومختلطين. وفي الواقع، لا يشمل الأول سوى نوع واحد من الضرر المجنس الذي ينشأ أثناء الصراع. وسوف تتجنب الآلية الجمع بين هذين المصطلحين وبدلاً من ذلك ستستخدم مصطلحي «العنف الجنسي» و«العنف المبني على نوع الجنس»، اعتماداً على السياق المحدد المعني.

العنف والجرائم المبنية على نوع الجنس

تستخدم الآلية مصطلح العنف المبني على نوع الجنس ليشمل جميع أشكال العنف الموجهة ضد الأشخاص أو التي تؤثر عليهم بشكل غير متناسب بسبب جنسهم و/أو أدوارهم الجنسانية المبنية اجتماعياً. وتشمل الأمثلة على العنف الجنساني الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، وما يسمى بجرائم «الشرف»، والزواج القسري، من بين ممارسات ضارة أخرى.

وتستخدم الآلية مصطلح الجرائم المبنية على نوع الجنس للإشارة إلى الجرائم الدولية المرتكبة ضد الأشخاص بسبب أدوارهم الجنسية و/أو أدوارهم الجنسانية المبنية اجتماعياً. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل الجرائم الجنسانية الجرائم ذات الطبيعة الجنسية (مثل الاغتصاب والاستعباد الجنسي) والجرائم التي تستهدف الأشخاص أو الجماعات على أساس الجنسانية (مثل الاضطهاد القائم على الجنسانية أو التعذيب القائم على التمييز الجنساني).

وتسعى الآلية إلى تعزيز الوصف الدقيق للأضرار الجنسانية وأسبابها وعواقبها عن طريق ما يلي:

- تحديد ومعالجة فئات العنف الجنساني في الوضع السوري المعرضة لخطر الحجب بسبب التمييز الاجتماعي؛
- توضيح الدور الذي يؤديه التمييز وغيره من العوامل الجنسانية في دفع العنف والجرائم؛
- فهم ووصف الطبيعة الكاملة للأضرار التي يتعرض لها الضحايا/الناجيات/الناجون؛
- ضمان أن تنعكس جوانب الضرر القائم على نوع الجنس بدقة في الوصف الوقائي للسلوك الإجرامي، وتصنيفه قانونياً، حيثما تسمح الأطر القانونية بذلك؛
- تحديد استراتيجيات شاملة لتمكين الضحايا/الناجيات/الناجين من العنف الجنساني من المشاركة في عملية المساءلة بطريقة فعالة.

العنف الجنسي

«العنف الجنسي» هو شكل من أشكال العنف الجنساني الذي يمكن مقاضاته بموجب القانون الجنائي الدولي. ويشمل الاغتصاب والاستعباد الجنسي والدعارة القسرية والحمل القسري والتعقيم القسري، من بين أمور أخرى. ولكي يحاكم بوصفه جريمة ضد الإنسانية، يجب أن يثبت أنه جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ذي صلة ضد السكان المدنيين. ولكي يحاكم بوصفه جريمة حرب، يجب أن يكون مرتبطاً بما فيه الكفاية بنزاع مسلح. ولكي يحاكم على أنه إبادة جماعية، يجب أن يتم بقصد تدمير المجموعة المستهدفة. ومن أجل الفهم الدقيق للطبيعة المحددة للعنف الجنسي والفرص منه، وبالتالي ضمان تصنيفه القانوني الدقيق، من الضروري وضع العنف الجنسي والجرائم المترابطة في الوضع السوري في سياقها الصحيح.

ه) الاغتصاب/العنف الجنسي بوصفه «سلاحاً من أسلحة الحرب»

كثيراً ما يستخدم وصف الاغتصاب أو العنف الجنسي بأنه «سلاح حرب» للتعبير عن خطورة الجريمة وتوضيح استخدامها الاستراتيجي في سياقات صراع معينة. ومع ذلك، في التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية، يمكن أن يكون لهذه العبارة آثار سلبية غير مقصودة - وبشكل رئيسي يمكن أن تؤدي إلى التغاضي عن أشكال العنف الجنسي الأخرى التي لا تحظى بالاهتمام الذي تتطلبه من أجل إجراء المحاكمة أو تؤدي إلى خفض مستوى أولويتها.

وتتجنب الآلية استخدام هذا المصطلح لوصف العنف الجنسي في حالات النزاع، لتعزيز الحاجة إلى إيلاء اهتمام جاد بجميع أشكال العنف الجنسي في عملية المساءلة استناداً إلى وقائعها وظروفها الخاصة.

4. التحليل الجنساني: ما هو المطلوب؟

4.1 فهم العوامل الجنسانية في المجتمع السوري

تلتزم الآلية، كجزء من تحليلها الجنساني، بتطوير فهم سليم لعدم المساواة الجنسانية في السياق السوري، ينظر إليه في ضوء مصادر أخرى متقاطعة لعدم المساواة (مثل الدين والجنس والعمر).

وهذا يتطلب فهما شاملا للعوامل الجنسانية في السياق السوري قبل آذار/مارس 2011 وكيف أدت الأحداث منذ ذلك الحين إلى تفاقم أوجه عدم المساواة أو التمييز في سوريا أو التأثير عليها. وقد نجحت الآلية في تجريب التعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري لتطوير أدوات محددة لتسهيل ذلك، على النحو المشار إليه أدناه.

4.2 النهج السياقي

إن النظر في الأضرار الجنسانية بمعزل عن غيرها بدلا من تحليلها في سياق أوسع من العنف والأذى يمكن أن يعرض للخطر تحقيق العدالة الشاملة. وهذا هو السبب في أن الآلية تعمل على ضمان النظر في الأدلة على جميع الأضرار الجنسانية في سياقها.

على سبيل المثال، إذا نُظر إلى أعمال اغتصاب النساء والفتيات البيدييات بمعزل عن غيرها، فسيكون هناك خطر التغاضي عن نظام الاسترقاق الأوسع نطاقا الذي تندرج فيه هذه الأفعال والصلات مع أشكال العنف الأخرى التي تشكل جزءا من هذا النظام. وسيكون هناك أيضا خطر الفشل في رؤية كيف شكلت هذه الأعمال جزءا من حملة مدمرة أوسع نطاقا ضد المجموعة البيديية. إن النظر إلى تجارب النساء والفتيات في السياق يساعد أيضا على ضمان فهم العنف المتصل ضد فئات أخرى من الضحايا/الناجيات/الناجين، مثل الرجال والفتيان والأشخاص الذين لديهم ميول جنسية وهويات جنسانية متنوعة، فهما أكثر دقة. وبدون هذا النهج، قد تفشل المحكمة في فهم كيف يمكن لحادثة عنف جنسي واحدة أن تكون جزءا من نمط من الاسترقاق أو الاضطهاد أو الإبادة الجماعية.

4.3 فهم أن العنف المبني على نوع الجنس ليس مرادفا للعنف الجنسي

في حين أن العنف الجنسي هو نوع محدد من أنواع الضرر المبني الذي ينشأ أثناء النزاع المسلح، فإنه ليس النوع الوحيد. ويمكن للتركيز الضيق بلا مبرر على العنف الجنسي في القانون الجنائي الدولي أن يصرف الانتباه عن الأشكال العديدة الأخرى للأذى أو التمييز التي تواجهها النساء والفتيات على وجه الخصوص أثناء النزاع المسلح وبعده. وكما أوضح لنا أحد الناجين السوريين من الاحتجاز فإنه:

«ليس كل انتهاك جنساني هو انتهاك جنسي. لسوء الحظ، في الشرق الأوسط وسوريا، تُقبل أي إساءة ضد المرأة، باستثناء العنف الجنسي. فالضرب والسرقة والتعذيب وحتى القتل كلها مقبولة. ما هو غير مقبول هو العنف الجنسي. ودائما ما يسألوني فقط عن العنف الجنسي.»

أمينة خولاني، المؤسسة المشاركة لمنظمة عائلات من أجل الحرية

4.4 التعامل مع العنف الجنسي كجريمة مبنية على نوع الجنس

يعترف القانون الجنائي الدولي بحق بأن العنف الجنسي يمكن أن يؤثر على الناس من جميع الأنواع الاجتماعية والميول الجنسية. ومع ذلك، يأتي الميل الإشكالي في النظر إليه على أنه جريمة محايدة جنسانياً، على افتراض أن الجنسانية غير ذات صلة. ويمكن ارتكاب الجرائم بغض النظر عن الجنسانية، ولكن الجنسانية لا تزال تؤثر في كثير من الأحيان على الشكل الذي يتخذه العنف، وتأثيره على الناجي، وردود فعل الأسر والمجتمعات.

في أجزاء كثيرة من المجتمع السوري، تواجه الناجيات من العنف الجنسي الكثير من الوصم والتمييز. ويمكن أن يشمل ذلك طلاقهن من قبل أزواجهن، أو فصلهن عن أطفالهن، أو نبذهن من أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، أو تعرضهن لجرائم الشرف (3.CRP/37/A/HRC)، الفقرات 93-95). ويمكن أن تتفاقم هذه العواقب الضارة عندما يؤدي الاغتصاب إلى الحمل (المرجع نفسه، الفقرات 97-100). وكثيرا ما تبلغ النساء المفرج عنهن من الاحتجاز عن وصمهن بأنهن ناجيات من العنف الجنسي بغض النظر عما إذا كن قد تعرضن بالفعل لمثل هذه الجرائم.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الرجال الذين احتجزوا لا يخضعون لنفس الافتراضات أو الوصم أو العواقب المرتبطة بذلك. ومع ذلك، يمكن أن يواجه الناجون الذكور من العنف الجنسي آثارا نفسية وجسدية أخرى، بما في ذلك جعلهم يشعرون بأنهم فقدوا رجولتهم ويجدون صعوبة في الوثوق بالآخرين (المرجع نفسه، الفقرتان 94 و96). إضافة إلى ذلك، فإن العنف الجنسي، وخاصة في أماكن الاحتجاز، «هو السبب الرئيسي» الذي ذكره أشخاص من مختلف الميول الجنسية والهويات الجنسانية للفرار من سوريا. «إنهم أيضا من بين اللاجئين الأكثر ضعفا في المنطقة، ولا سيما في البلدان المضيفة حيث تجرم العلاقات الجنسية المثلية» (S/2018/250، الفقرة 76).

ويساعد التحليل الجنساني الذي تجريه الآلية على تحديد ومعالجة الحواجز الجنسانية التي تحول دون تقديم أدلة على العنف الجنسي ويعكس بدقة الاختلافات القائمة على نوع الجنس في أنواع الأضرار التي تلحق بالضحايا/الناجيات/الناجين من العنف الجنسي.

4.5 دور الجنسانية كعامل محفز للعنف في الصراع السوري

في القانون الجنائي الدولي، لم يتم تحديد التمييز الجنساني تاريخياً كعامل يدفع العنف. وكثيراً ما ينظر إلى الأسباب الكامنة وراء العنف على أنها نابعة من عوامل أخرى غير الجنسانية، مثل العرق والدين والأصل الإثني والجنسية. ونتيجةً لذلك، أخفت القضايا التي خضعت للتقاضي عاملاً رئيسياً يدعم العنف، مما أدى بدوره إلى إضعاف الضغط من أجل التغيير عبر عمليات المساواة.

وتلتزم الآلية بضمان أن يشار بدقة إلى أي دور تؤديه الجنسانية عند فحص وقائع الجريمة. إن إحراز تقدم من قبيل الاعتراف بالاضطهاد على أساس الجنسانية ضمن الأطر القانونية يساعد في إنجاز عملها.

4.6 إيجاد مساحة لأصوات جميع الضحايا/الناجيات/الناجين المتضررين

لا تزال أصوات النساء وتجاربهن ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في سياق القانون الجنائي الدولي، كما يتضح من الانخفاض غير المتناسب في عدد الشهادات أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية. وعواقب ذلك كبيرة: فتجارب ووجهات نظر النساء والفتيات في صراع معين غائبة إلى حد كبير عن السجل التاريخي القضائي، مما يضعف فعالية القانون الجنائي الدولي في التصدي للجرائم الدولية. كما أنه يقلل من احتمال مراعاة العوامل الجنسانية في أي إجراءات لاحقة لجبر الضرر.

واستناداً إلى الدروس المستفادة من عمليات المساواة السابقة، تشمل الأسباب المحتملة لفجوة الشهود الجنسانية الطابع ما يلي:

- ربما أدى التمثيل الناقص التاريخي للمحققات إلى البحث عن عدد أقل من الشهود الإناث.
- قد يكون من الصعب تحديد موقع الشهود الإناث والشهود ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة (أقل ظهوراً في الأدوار أو الأماكن العامة، أو أقل ارتياحاً عند التحدث إلى محقق غير معروف).
- من المحتمل أن تؤثر التحيزات الجنسانية على تصورات من يمكن أن يكون «شاهداً مطلعاً». على سبيل المثال، في الوحدات العسكرية أو وحدات الشرطة، قد يكون من المفري افتراض أن الشاهد المطلع سيكون رجلاً، بالنظر إلى أن أفراد العمليات عادة ما يكونون من الذكور. ومع ذلك، قد تعمل المرأة في كثير من الأحيان داخل هذه الوحدات، وأحياناً في أدوار أقل تشغيلية، ولكن مع ذلك تكون لديها أدلة حاسمة لتقدمها.
- وقد يتعرض تحديد هوية الشهود الخبراء، مثل المؤرخين السياسيين والمحللين العسكريين أو الشهود الدوليين مثل الدبلوماسيين أو مقدمي الخدمات الإنسانية، لتحيزات جنسانية مماثلة.
- وقد يعكس الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا لتيسير جمع الأدلة في القانون الجنائي الدولي دينامية مماثلة، اعتماداً على المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع ومن يمكنه الوصول بحرية إلى التكنولوجيا.

وتهدف الآلية من خلال هذا النهج الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين إلى المساهمة في سرد تمثيلي حقيقي للأحداث والجرائم الدولية التي يزعم ارتكابها في سوريا منذ آذار/مارس 2011.

وللقيام بذلك، نحتاج إلى فهم الأسباب الجذرية لنقص تمثيل النساء والأطفال والأصوات الأخرى في عملية التوثيق. وتعكف الآلية على تطوير أساليب استباقية لمعالجة هذه الحواجز في جميع جوانب عملها لفتح مساحات للأصوات الممثلة تمثيلاً ناقصاً لكي يسمع صوتها بالكامل.

4.7 النهج الاستباقي

من الأهمية بمكان، لكي تتحقق عدالة مجدية وشاملة، اعتماد نهج استباقي واستخدام وتنقيح أدوات التحليل الجنساني (المشار إليها في الاستراتيجية الجنسانية وخطة التنفيذ) التي وضعتها الآلية بصورة مستمرة.

وينطوي النهج الاستباقي على تهيئة الظروف المناسبة للنساء والفتيات، والأشخاص الذين لديهم ميول جنسية وهويات جنسانية متنوعة، فضلا عن الضحايا/الناجيات/الناجين أو الشهود على العنف الجنساني بشكل أعم، للظهور وطلب المساءلة. ومن الحواجز التي حددها الضحايا/الناجيات/الناجون:

- القيود المفروضة على حركة النساء والفتيات؛
- مسؤوليات النزوح ورعاية الأطفال؛
- عدم وجود مسارات إحالة كافية للحصول على الدعم؛
- وصمة العار والعواقب الاجتماعية السلبية؛
- نُهج التحقيق المتحيزة؛
- حاجة الضحايا/الناجيات/الناجين إلى التركيز على السلامة والأمن؛
- خيبة الأمل من توقعات العدالة.

وخلال مشاورات أجرتها الآلية قالت إحدى المدافعات عن حقوق المرأة السورية:

«إن العقلية الأبوية التي تهيمن على المجتمع السوري/مشهد التوثيق تشكل تحدياً في الفترة من 2011-2012، أدت هذه العقلية دوراً مهماً في منع توثيق الجرائم. ولا سيما جرائم العنف الجنسي. ورفض بعض الموثقين توثيق هذه الجرائم لأسباب تتعلق بالسمعة. وتثير الجرائم الجنسية رد فعل كبيراً. وحتى فيما يخص النساء اللواتي يرغبن في الدخول في عملية/محاكمة دولية والاعتراف بالتمييز الذي واجهته فإنهن لا يرغبن في قول ذلك علناً... إنهن يخشين انتقام النظام السوري من عائلاتهن التي لا تزال في سوريا».

جمانة سيف، المؤسسة المشاركة للوبي النسوي السوري

ومن خلال العمل بالتعاون مع المجتمع المدني السوري والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة، تحدد الآلية نهجاً لمعالجة هذه الحواجز التي تحول دون تحقيق العدالة الشاملة.

وعلى سبيل المثال تقوم الآلية بما يلي:

- توسيع نطاق عملها مع رابطات الضحايا/الناجيات/الناجين للوصول إلى أولئك الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول؛
- وضع استراتيجيات تحقيق مصممة خصيصاً للتغلب على الفجوات المبنية على نوع الجنس في الأدلة؛
- النظر في استخدام شهادات الخبراء لإظهار الأصوات المفقودة حيث قد يكون من المستحيل الحصول على أدلة من الشهود مباشرة (بسبب الأمن أو الجنسية أو العمر أو اعتبارات أخرى).

4.8 النهج المتكامل

اعتمدت عمليات المساءلة السابقة اعتماداً كبيراً على جهات تنسيق معنية بالمسائل الجنسانية قائمة بذاتها أو أفرقة متخصصة كانت عادة معزولة عن غيرها. وهذا يمكن أن يعني في كثير من الأحيان أن السياسات لا تُنفذ أو تُدمج بالكامل في العمل عبر الأفرقة. وتهدف استراتيجية الآلية إلى إدماج الخبرة والكفاءة الجنسانية في جميع الأفرقة وفي جميع مجالات بيئة المكاتب.

ولتحقيق ذلك، تلتزم الآلية بضمان حصول جميع الموظفين على التدريب على كيفية إدماج منظور جنساني في عملهم اليومي وإتاحة الفرص لهم لتطوير خبراتهم في مجال الشؤون الجنسانية. ويمكن أن تشمل الخبرة الجنسانية الخبرة في إجراء المقابلات مع الضحايا/الناجيات/الناجين من العنف الجنسي، ولكنها تغطي أيضاً العديد من المجالات الأخرى لعمل المساءلة.

4.9 تفكيك القوالب النمطية المجحفة

يمكن أن يكون للقوالب النمطية الجنسانية الضارة أثر ضار على نتيجة القضية. وبدلاً من تفكيك هذه القوالب النمطية فإن العمل المتعلق بالمساءلة غالباً ما عززها عن غير قصد.

على سبيل المثال، تاريخياً، ارتبط «شرف وكرامة» النساء والفتيات بمفاهيم العفاف الجنسي. ومن ثم فإن المرأة أو الفتاة التي تتعرض للاغتصاب كثيراً ما ينظر إليها على أنها «عار». وتنص الإشارة الوحيدة إلى «الاغتصاب» في اتفاقيات جنيف على أنه «يجب حماية النساء بصفة خاصة ضد أي اعتداء على شرفهن، ولا سيما ضد الاغتصاب، والإكراه على الدعارة وأي هتك لحرمتهم». إن تصوير الاغتصاب على أنه جريمة ضد شرف النساء والفتيات، وليس جريمة عنيفة، يخلق عائقاً رئيسياً أمام تحقيق العدالة لأن الاغتصاب غالباً ما يستبعد من التحقيقات في جرائم الحرب والمحاكمات التي تنطوي على جرائم تعتبر أكثر «خطورة» أو أقل وصماً. وفي الآونة الأخيرة، ابتعدت التفسيرات والتعليقات القانونية على الأحكام الأساسية للقانون الدولي الإنساني عن نموذج «الشرف والكرامة» وأكدت أن العنف الجنسي يمكن أن يرقى إلى مستوى التعذيب أو التشويه أو المعاملة القاسية، وأنه لا يشمل العنف ضد النساء والفتيات فحسب، بل ضد أي شخص، بما في ذلك الرجال والفتيان (تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على اتفاقية جنيف الثالثة لعام 2020، الفقرتان 736 و738).

وعلى الرغم من التقدم المحرز في الأطر القانونية، لا تزال التحديات قائمة بسبب القوالب النمطية الراسخة. ولم تشمل سوى نسبة صغيرة من قضايا الولاية القضائية العالمية للجرائم الدولية في سوريا اتهامات بالاغتصاب أو العنف الجنسي (نشرة الآلية 7). وفي إحدى هذه القضايا، أوضحت إحدى الناجيات السوريات من الاحتجاز أنه بما أن شرف المرأة يعني الكثير للعائلة فإن الاغتصاب يعني العار، كما أن العديد من صديقاتها لم يخبرن آباءهن بما حدث لهن في السجن (تقرير مراقبة محاكمة أنور رسلان، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الشهادة P16).

وثمة مشكلة أخرى ناجمة عن القوالب النمطية وهي أن القانون الدولي الإنساني يربط باستمرار جريمة الاغتصاب بالنساء، مما يعزز المفاهيم الخاطئة بأن الرجال والفتيان لا يتأثرون بذلك. وهذا يزيد من صعوبة إظهار العنف الجنسي ضد الذكور ومعالجته، لا سيما وأن القوالب النمطية السلبية تردع الضحايا/الناجين الذكور عن الظهور بسبب المخاوف من فقد الفحولة المتصور ورهاب المثلية الجنسية وما يرتبط بذلك من وصمة عار. وكثيراً ما تعني القوالب النمطية أيضاً أن العنف الجنسي المرتكب ضد أشخاص لديهم مختلف الميول الجنسية والهويات الجنسانية والأطفال لا يبلغ عنه أو لا يعالج.

وتسعى الآلية إلى تجنب هذه القوالب النمطية. وتمشيا مع النهج الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين، تنظر الآلية في كل قضية على حدة، مما يكفل تكيف النهج وفقاً لاحتياجات وتفضيلات الضحية/الناجية/الناجي المعني.

4.10 نهج دقيق لوصمة العار

من الأهمية بمكان ألا تصبح المفاهيم الخاطئة عن وصمة العار والقوالب النمطية عائقاً أمام تقديم الأدلة. لذلك تسعى الآلية إلى فهم ما إذا كانت وصمة العار تعمل في كل قضية محددة في السياق السوري وكيف تعمل. وكما بينت إحدى الاستشارات فإن:

«رفاهية الناجية/الناجي هي هدف في حد ذاته. إن تثقيف الناجين/الناجين مهم جداً، وإدارة التوقعات مهمة جداً. وقد لا يكون البعض مستعداً للانخراط في السعي لتحقيق العدالة، ويجب أن يكونوا أحراراً في اتخاذ هذا القرار - وينبغي ألا يكون أفراد الأسرة أو الذكور في المجتمع هم الذين يتخذون هذا القرار. يجب على الناجية/الناجي الفرد أن تقرر/يقدر.

وينكر بعض الناجين أن العنف الجنسي قد وقع بسبب وصمة العار. ومن المهم أن نطمئنهم إلى أن الدعم متاح، ويجب أن يكون الدعم متاحاً إذا كنا نأمل أن يتقدموا كشهود في المحاكمات. يجب أن تكون خدمات مثل إسداء المشورة للمصابين بصددمات والدعم لضحايا العنف الجنساني متوفرة مسبقاً. لقد رأينا أن العلاج يمكن أن يحدث فرقاً في استعداد الناجي/الناجية وقدرته/قدرتها على التماس العدالة. من ناحية أخرى، لدينا خبرة مع بعض النساء اللواتي لا يرغبن في السعي لتحقيق العدالة بعد الآن بسبب الطريقة التي عوملن بها، حتى لو كانت لديهن قضية.»

باري إبراهيم، المديرية التنفيذية لمؤسسة اليزيديين الأحرار

وتؤكد التجارب السابقة أن العديد من الضحايا/الناجيات/الناجين على استعداد للظهور - سواء كشهود محميين أو علنا - للمشاركة في عمليات العدالة عندما يشعرون بالدعم الكافي. وقد ساهمت شجاعتهم وتصميمهم على التغلب على الضغوط الناجمة عن وصمة العار بالفعل في إدانات تاريخية بجرائم دولية، بما في ذلك الإبادة الجماعية والاضطهاد ضد اليزيديين، والتعذيب والقتل والعنف الجنسي في إطار عمليات الاحتجاز التي تنفذها الحكومة السورية.

5. دور الجنسية في إطار الولاية المحددة للآلية

يتمثل جزء من دور الآلية بوصفها ميسرا للعدالة في إدماج التحليل الجنساني في ممارسة القانون الجنائي الدولي. وفي حين أنه من المهم التحقيق في الجرائم الجنسية وتقديم الأدلة عليها، بما في ذلك العنف الجنسي، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام لفهم دور الجنسية وأثرها في الجوانب الأخرى للقضية، بما في ذلك اختيار الشهود، وتوجيه الاتهام بارتكاب جرائم، وتقييم جسامتها.

بعض الفرص المتاحة للآلية للمساهمة في توسيع نطاق هذا الفهم ووضعها في سياقها هي:

- **الجنسية فيما يتعلق بـ«الثغرات في الأدلة»:** تجمع الآلية المعلومات والأدلة التي تجمعها جهات فاعلة أخرى ثم تعمل على سد أي ثغرات، غالبا ما تنشأ عن التمثيل الناقص للمنظورات ذات الصلة، مثل النساء والفتيات و/أو الأشخاص الذين لديهم ميول جنسية والهويات الجنسية و/أو الضحايا/الناجين من العنف الجنسي من الذكور.
- **العمل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى لتحديد وتصحيح التحيزات الجنسية:** تنفذ الآلية تدابير استباقية لزيادة مشاركة و ظهور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري التي تقودها النساء والتي تركز على الجنسية في جميع أعمالها. على سبيل المثال، في البداية، كانت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في المناقشات بين الآلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري. ولكن أحرز تقدم ملموس نحو الحد من هذا الاختلال، وإن كانت هناك حاجة إلى مواصلة الجهود.
- **دمج التحليل الجنساني في أنظمة معالجة الأدلة وتخزينها واسترجاعها في الآلية:** استثمرت الآلية بشكل كبير في شراء واستخدام برامج متطورة يمكنها التعامل مع الكمية الكبيرة والنسق المتنوع للأدلة التي تجمعها. وتتيح هذه القدرات التقنية فرصا جديدة لإدماج التحليل الجنساني في بناء نظم معالجة الأدلة وتخزينها واسترجاعها.
- **معالجة التحيزات الجنسية الناشئة عن الأدلة المستمدة من التكنولوجيا:** يجب أن يتساوى الاهتمام الذي نوليها للاستثمار في التكنولوجيا بضرورة فهم التحيزات الجنسية فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا والوصول إليها من قبل السكان المتضررين داخل سوريا وخارجها. وتنسق الآلية مع الجهات الفاعلة الأخرى لاستكشاف طرق مبتكرة لاستخدام التكنولوجيا من أجل تيسير المساءلة عن الجرائم الجنسية.
- **دمج التحليل الجنساني في دعم الآلية للسلطات القضائية المختصة:** توفر المساعدة التي تقدمها الآلية للوحدات الوطنية المعنية بجرائم الحرب وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العدالة فرصة جديدة لدمج المنظورات الجنسية بشكل أفضل في جهود المساءلة المتعلقة بسوريا. وتتخذ هذه المساعدة أشكالا مختلفة، بما في ذلك توفير المعلومات والأدلة، والعمل التحليلي، وتحليل الخبراء، وإشراك النظراء.

ب. خطة التنفيذ: نُهج عملية لإدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية

حددت الآلية خمس خطوات رئيسية لإدماج التحليل الجنساني في جميع الجوانب الأساسية لعملها. ويطبق ذلك على جميع الموظفين ويتم تحديثه كل سنتين:

1. بناء بيئة مؤسسية ومنهجيات وأدوات تتسم بالكفاءة الجنسانية؛
2. جمع وتنظيم المعلومات والأدلة بطريقة تتسم بالكفاءة الجنسانية؛
3. تحليل المعلومات والأدلة باستخدام نُهج تتسم بالكفاءة الجنسانية؛
4. إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية بشأن أهداف العدالة الأوسع نطاقاً؛
5. إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع الجهات الفاعلة الأخرى.

1. بناء بيئة مؤسسية ومنهجيات وأدوات تتسم بالكفاءة الجنسانية

لا يمكن للآلية أن تأمل في النجاح في معالجة القضايا الجنسانية بفعالية إذا لم تنشئ أولاً بيئة مكتبية خالية من التحرش (الجنسي) والتمييز وإساءة استعمال السلطة وحيث يكون احترام المساواة الجنسانية قيمة أساسية. وتشمل طرق القيام بذلك ما يلي:

- اختبار الكفاءة الجنسانية كجزء من جميع عمليات التوظيف في الآلية: يطلب من جميع المرشحين المحتملين إظهار الكفاءة الجنسانية بطرق ملموسة: على سبيل المثال، من خلال توضيح فهمهم للحرمان القائم على الجنسانية والتمييز وعدم المساواة في عملهم أو تقديم أمثلة على كيفية تغلبهم على التحيزات أو الافتراضات بشأن الأدوار الجنسانية.
- التركيز على الالتزام بالمساواة الجنسانية كقيمة أساسية للآلية: يطلب من جميع الموظفين التوقيع على وثيقة الالتزام في الآلية التي توضح كيف أن المساواة الجنسانية هي قيمة أساسية للآلية وتُدمج مبادئها في خطة عمل كل فرد وفي تقييم أدائه.
- قياس التقدم المحرز داخل الآلية: تسترشد الآلية بمعايير الأداء ذات الصلة في الأمم المتحدة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة الجنسانية، بما في ذلك من خلال:
 - تقديم تقارير إلى الجمعية العامة بشأن القضايا الجنسانية؛
 - ضمان وضع الموظفين ذوي الخبرة الجنسانية على نطاق المكتب؛
 - تطبيق ثقافة تنظيمية تدعم بشكل كامل المساواة الجنسانية وتمكين المرأة؛
 - تمثيل المرأة على قدم المساواة على جميع المستويات في قوتها العاملة. وكان هذا أولوية خاصة في المجالات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً، مثل الوظائف المتصلة بالتكنولوجيا. واعتباراً من 31 آب/أغسطس 2022، تمثل النساء 60 في المائة من إجمالي موظفي الآلية. وتشكل النساء 54 في المائة من جميع موظفي الفئة الفنية، ويمثلن 57 في المائة من الموظفين في الرتب من ف-1 إلى ف-3، و50 في المائة من الموظفين في الرتب من ف-4 إلى ف-1.
- إدماج التحليل الجنساني في وضع إجراءات التشغيل الموحدة: تعكف الآلية على وضع إجراءات تشغيل موحدة محددة ووثائق توجيه أخرى للمواضيع المتصلة مباشرة بالجنسانية، مثل الإرشادات المتعلقة بإجراء مقابلات مع الضحايا/الناجيات/الناجين من العنف الجنسي. وأنشأت الآلية قائمة مرجعية داخلية لوضع تحليل جنساني للمشاريع التحليلية مثل وحدات الإثبات وملفات القضايا. وفيما يتعلق بإجراءات التشغيل الموحدة أو غيرها من وثائق التوجيه بشأن مواضيع لا تركز مباشرة على الجنسانية، تُبذل جهود لتحديد ومعالجة أي قضايا جنسانية تنشأ.

- **التدريب الجنساني:** يعد برنامج التدريب الجنساني الشامل والفعال عنصراً أساسياً في تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للآلية. ويتكون هذا البرنامج من:
 - التدريب التأسيسي الإلزامي في مجال المساواة الجنسانية لجميع موظفي الآلية؛
 - الانتهاء في الوقت المناسب من جميع التدريبات الإلزامية للأمم المتحدة المتعلقة بالجنسانية؛
 - التدريب والدعم التقني المصمم خصيصاً لوظائف محددة واحتياجات محددة؛
 - حلقات دراسية مع متحدثين خارجيين يقدمون وجهات نظر مختلفة بشأن القضايا الجنسانية؛
 - التدريب المتقدم الإلزامي لجميع موظفي الآلية المشاركين في الأعمال المتصلة بالمساءلة، يركز على:
 - زيادة المعرفة العملية بكيفية دمج التحليل الجنساني فيما يتعلق بوظائف كل منهم؛
 - تشجيع التعاون وتبادل المعلومات عبر القطاعات.
- **التفكير الإبداعي بشأن الجنسانية داخل المكتب:** تشجع الآلية الموظفين في جميع المستويات على تقديم أفكار ومساهمات تقدمية بشأن النهج الجنسانية. ويوفر الفريق العامل المعني بالجنسانية والنهج الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين منتدى للمبادرات التي تحدد زوايا وعمليات جديدة خلافاً لزيادة تعزيز نهج الآلية إزاء المسائل الجنسانية، على سبيل المثال، من خلال مشاريع رائدة على النحو المبين أدناه.

2. جمع وتنظيم المعلومات والأدلة بطريقة تتسم بالكفاءة الجنسانية

2.1 إدماج التحليل الجنساني في أنشطة جمع المعلومات والأدلة في الآلية

- تسعى الآلية بشكل استباقي إلى سد الثغرات في مستودعها المركزي للمعلومات والأدلة إما من خلال طلبات المساعدة المحددة أو تحقيقاتها الخاصة. ويجري إدماج التحليل الجنساني بالطرق التالية:
- مواصلة التعاون مع الجهات الفاعلة التي تعمل تحديداً على توثيق الجرائم الجنسانية وإعطاء الأولوية لجمع هذه الأدلة؛
 - الاحتفاظ بانتظام بإحصاءات مستكملة مصنفة حسب نوع الجنس فيما يتعلق بالأدلة المستعرضة لأغراض المشاريع التحليلية لتمكين الآلية من رصد طبيعة الثغرات في جمعها للأدلة واتخاذ خطوات استباقية على أساس مستمر لمعالجة هذه الثغرات من خلال عمليات جمع محددة الهدف أو تحقيقات هادفة أو غير ذلك من النهج الفعالة؛
 - تحديد الثغرات في المستودع المركزي للآلية، على سبيل المثال، التمثيل الناقص لإفادات شهود من الضحايا/الناجيات/الناجين، أو الشهود الخبراء، أو الشهود المطلعين من مختلف الأنواع الاجتماعية، مع توشي البيقظة بوجه خاص فيما يتعلق بالتمثيل الناقص للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة؛
 - إدماج التحليل الجنساني في عملية وضع خطط التحقيق في الآلية وتنفيذها.

2.2 معالجة القضايا الجنسانية في تعامل الآلية مع الشهود من الضحايا/الناجيات/الناجين

- تتصل الآلية على اتصالاً مباشراً بالضحايا/الناجيات/الناجين من الجرائم الجنسانية في عدد من السياقات المختلفة، بما في ذلك من خلال مقابلات الشهود.
- وتلتزم الآلية بتمكين الضحايا/الناجيات/الناجين، بدلا من معاملتهم كمستفيدين ضعفاء. ويحترم النهج الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين حقوقهم وقدراتهم على التصرف، ويهدف إلى تفكيك القوالب النمطية الجنسانية الضارة. ويشمل ذلك مراعاة احتياجات وتفضيلات الضحية/الناجية/الناجي، حتى عندما يعوق ذلك عمل الآلية. وتشمل حقوق الضحايا/الناجيات/الناجين ذات الصلة التي أخذها في الاعتبار النهج الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين في الآلية ما يلي:

- الوصول المتكافئ والفعال إلى العدالة من خلال حوار شامل وثنائي الاتجاه ينطوي على تبادل المعلومات وتلقيها على أساس منتظم؛
- الاحترام والكرامة والاعتراف من خلال الإقرار بالأضرار التي لحقت بهم وكيفية وصفها بأنها جرائم؛
- توفير معلومات كافية ودقيقة ومناسبة للمساعدة في إدارة التوقعات وتيسير الخيارات المستنيرة، بما في ذلك ما له صلة بما هو متاح من دعم وحماية
- المشاركة، بما في ذلك عن طريق تلبية طلبات الضحايا/الناجيات/الناجين لاتخاذ إجراءات تحقيق للحفاظ على الأدلة أو جمعها و/أو طلب اعتماد تدابير سلامة وأمن مناسبة ومجدية؛
- الحماية، من خلال الموافقة المستنيرة، والتدابير الرامية إلى تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن أو مواجهتها، والبنية التحتية ونظم الحماية والدعم، والدعم الطبي والعقلي والنفسي، وغير ذلك من أشكال الدعم.

ويجري إدماج هذه الحقوق في عمل الآلية إلى أقصى حد ممكن.

ويوجه النهج الذي يركز على الضحايا/الناجيات/الناجين عمل الآلية مع الشهود من الضحايا/الناجيات/الناجين، من خلال:

- تحديد وتقييم تداعيات عملها واعتماد التدابير المناسبة للتخفيف من المخاطر المحتملة ومنع أو تقليل الأضرار المحتملة والعواقب السلبية على الشهود من الضحايا/الناجيات/الناجين وأفراد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية (وإلا فإن المشاركة لن تضي قدما)؛
 - وضع إرشادات متخصصة بشأن العنف الجنسي وغيره من الجرائم الجنسانية، وبشأن الأطفال الضحايا/الناجين؛
 - إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الشهود من الضحايا/الناجيات من الجرائم الجنسانية، مع الاسترشاد بنهج متعدد الجوانب، عند وضع مسارات الإحالة الخاصة بالآلية (ربط الناجيات بمزودي الخدمات الملائمين).
- وتلتزم الآلية أيضا بإدماج التحليل الجنساني في تقييم التهديدات والمخاطر التي تواجه الضحايا/الناجيات/الناجين وما هو مطلوب لدعم وحماية الضحية/الناجية/الناجي.

3. تحليل المعلومات والأدلة باستخدام نهج تتسم بالكفاءة الجنسانية

3.1 إدماج التحليل الجنساني في العمل التحليلي للآلية

يجري دمج التحليلات الجنسانية بشكل منهجي في العمل التحليلي للآلية لضمان تحديد ومعالجة القضايا الجنسانية التي لم يُعترف بها تاريخيا بشكل جيد. وإلى جانب أنواع الجرائم وكيفية ارتكابها، يأخذ التحليل في الاعتبار أنواع الشهود الذين تم تحديدهم ومقابلتهم، وجميع السياقات ذات الصلة، وكيف تؤثر الجنسانية على الجريمة، والقضايا المتعلقة بالجنسانية والتكنولوجيا وما إلى ذلك.

وعلى وجه التحديد، تسعى الآلية إلى ضمان أن يعكس عملها التحليلي ما يلي:

- السياق العام الذي ارتكبت فيه الجرائم؛
- أنماط الجريمة، بما في ذلك تحديد الجرائم الجنسانية في سوريا؛
- الأدوار الجنسانية ومعاييرها التي تسهم في تعزيز العنف؛
- الدور الذي تؤديه الجنسانية في الأهداف/الأغراض/السياسات العامة وراء ارتكاب الجرائم؛
- تأثير الجرائم المبنية على نوع الجنس على الضحايا/الناجيات/الناجين والشهود والمجتمعات المتضررة.

3.2 المشاريع الرائدة

تلتزم الآلية بالاضطلاع بمشاريع رائدة للتعجيل بتنفيذ منهجياتها المتعلقة بالجنسانية في عملها واختبار هذه المنهجيات وصلها. وقد أكملت الآلية بالفعل عددا من هذه المشاريع الرائدة أو بدأتها أو وضعت تصورا لها.

على سبيل المثال، جربت الآلية تطبيق قائمة مرجعية داخلية لتطوير تحليل جنساني مخصص، مدمج في وحدة أدلة لدعم الاتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بسبب السلوك المتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.

كذلك نفذت الآلية مشروعاً رائداً مع الجهات الفاعلة السورية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإجراء تحديد أولي للأدوار الجنسانية ومعاييرها التي يمكن أن توفر سياقاً لعملها. ويهدف هذا إلى بناء فهم لما يلي:

- التحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري التي تركز على تأثير العنف المبني على نوع الجنس؛
- العوامل الجنسانية التي تؤثر على جمع الأدلة، بما في ذلك:
 - ما يمنع الضحايا/الناجيات/الناجين من التحدث علناً؛
 - ما هو مهم في تقييم مصداقية الأدلة.
- الأدوار والمعايير الجنسانية التي تقوم عليها أنماط التمييز والعنف؛
- التأثير غير المرئي أو غير المباشر للعنف ضد المرأة والفتاة، والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة، بما في ذلك على وضعهم/وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مثل الفصل من العمل، والاستبعاد من التعليم، وما إلى ذلك؛ و
- طبيعة وخطورة الأضرار التي تحدث.

4. إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية بشأن أهداف العدالة الأوسع نطاقاً

على الرغم من أن ولاية الآلية تركز على المساءلة الجنائية، فقد تعهدت بتيسير أهداف أوسع نطاقاً للعدالة كلما تمكنت من تحديد أوجه التقاطع بين تلك الأهداف والعمل المكلفة به. وتعكف الآلية على إدماج التحليل الجنساني في العمل الذي تضطلع به لتيسير تحقيق أهداف أوسع نطاقاً في مجال العدالة، مثل توضيح مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم أو مسألة جبر الضرر ورد الحقوق للضحايا/الناجيات/الناجين.

وقد رحبت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها الآلية للمساعدة في البحث عن الأشخاص المفقودين في السياق السوري وشجعت الآلية على تحديد سبل ووسائل إضافية للمساهمة في تحقيق هذه الغاية (القرار 228/76). كذلك أقر الأمين العام بجهود الآلية، وقدم إلى الجمعية العامة المزيد من التوصيات لمعالجة قضية الأشخاص المفقودين في سوريا في تقريره المؤرخ 2 آب/أغسطس 2022 (890/76)، بما في ذلك الأثر الجنساني لحالات الاختفاء. وتظل الآلية ملتزمة بالمساهمة في الجهود الحالية والمقبلة لمعالجة هذه المسألة، وبإدماج تحليل جنساني في عملها المتعلقة بالأشخاص المفقودين وغير ذلك من أهداف العدالة الأوسع نطاقاً.

وإدراكاً من الآلية للحاجة الملحة التي أعرب عنها الضحايا/الناجيات/الناجون للحصول على معلومات عن مصير أحبائهم المفقودين فإن الأهداف الأولية المحددة لعمل الآلية تشمل ما يلي:

- إدراج البحث عن المفقودين في عمليات الآلية ذات الصلة بعملها التحليلي المتعلق بالمساءلة ودعم السلطات القضائية المختصة، وتطوير نظم لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المعلومات التي يمكن أن تدعم عمليات البحث هذه؛

- ضمان أن تتضمن الأعمال التحليلية التي تظطلع بها الآلية وملفات القضايا والمعلومات والأدلة ذات الصلة التي تجري مشاركتها مع السلطات القضائية المختصة أثر الجرائم على المفقودين وأسرهم، بما في ذلك عن طريق الاعتراف بالأضرار الجنسانية الناجمة على أنها جرائم محتملة مثل الاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية (التي تشمل الأضرار البدنية والنفسية الفورية والطويلة الأجل على السواء)؛
- البيان الدقيق، في عمل الآلية، للطبيعة الكاملة لهذه الجرائم وخطورتها على الأسر والمجتمعات، إضافةً إلى الأضرار المباشرة الناجمة عن وفاة أو اختفاء أفراد الأسرة الذكور (في الغالب) أثناء النزاع المسلح. فعلى سبيل المثال، تؤدي هذه الجرائم إلى زيادة عدد النساء اللاتي يرأسن أسراً معيشية يُتركن في الغالب لتلمس طريقهن في ظل واقع قانوني واجتماعي واقتصادي قاسي وغير مألوف من أجل البقاء على قيد الحياة وإعالة أسرهن؛
- الإقرار بأن هذه الجرائم تتفاقم بسبب عملية البحث عن الأقارب المفقودين، التي يمكن أن تعرض الإناث بشكل غير متناسب لمزيد من مخاطر العنف القائم على الجنسانية والابتزاز المالي، والمساعدة في البحث عن الأشخاص المفقودين حيثما أمكن ذلك للمساهمة في التخفيف من بعض هذه الأضرار والمخاطر المضاعفة؛
- استخدام ولاية التحقيق التي تركز على المساءلة التي تتمتع بها الآلية بطريقة تساعد في البحث عن المفقودين، على سبيل المثال، عند إجراء مقابلات مع أحد الشهود، وطرح أسئلة إضافية يمكن أن توفر رؤى هامة بشأن أماكن وجود الأشخاص المفقودين؛
- البحث عن تحيزات محتملة فيما يتعلق بالأدلة الجنائية وغيرها من المصادر المتصلة بالأشخاص المفقودين، والتي قد لا تمثل تمثيلاً كاملاً للأدلة ووجهات نظر الضحايا من النساء والأطفال أو تستبعدهما؛
- ضمان إدراج النساء كمقدمات للأدلة ذات الصلة بوصفهن من أفراد الأسرة الباقين على قيد الحياة وناجيات من الاختفاء القسري، والاستفادة من خبراتهن في البحث عن الأشخاص المفقودين من خلال الحوار المستمر؛
- تسهيل التعامل مع الضحايا/الناجيات/الناجين فيما يتعلق بأولوياتهن/أولوياتهم على صعيد التعويضات وغيرها من سبل الانتصاف المطلوبة في الإجراءات الوطنية والدولية المحتملة.

5. إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع الجهات الفاعلة الأخرى

5.1 إدماج التحليل الجنساني في عملها مع السلطات القضائية المختصة

تنفذ الآلية منهجيات وأدوات محددة لإدماج التحليل الجنساني في مشاركتها مع الوحدات الوطنية المعنية بجرائم الحرب وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العدالة. وتشمل هذه ما يلي:

- تتبع إدراج القضايا الجنسانية في طلبات المساعدة الواردة من السلطات القضائية المختصة؛
- تبادل التحليلات أو الرؤى ذات الصلة من المشاريع الرائدة للآلية التي تسلط الضوء على القضايا الجنسانية في المجتمع السوري؛
- تقاسم الاستراتيجية الجنسانية للآلية مع السلطات القضائية الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال العدالة وإقامة حوار بين النظراء بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛
- إدماج الاعتبارات الجنسانية في البرامج وحلقات العمل مع السلطات القضائية الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العدالة؛
- التعاون مع النظراء الوطنيين وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال العدالة لفهم الحواجز القانونية والإجرائية والمجتمعية والنظامية التي تحول دون مقاضاة الأضرار الجنسانية المرتكبة في السياق السوري والمساعدة في التغلب عليها.

5.2 إدماج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني

تعكف الآلية على إدماج التحليل الجنساني في عملها مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بعدد من الطرق بما في ذلك:

أ. تقديم آراء لمقدمي الأدلة فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية

تقدم الآلية آراء لمقدمي المعلومات والأدلة لمساعدتهم على تعظيم قيمة عملهم لأغراض المساءلة. ويولى اهتمام خاص للآراء التي من شأنها أن تعزز الوثائق المتعلقة بالجرائم الجنسانية.

ب. استشارات المجتمع المدني

تتواصل الآلية بشكل منتظم مع المجتمع المدني السوري لإثراء عملها وتدمج باستمرار تحليلاً جنسانياً في هذه المشاورات.

وتشمل النهج الأولية ما يلي:

- ضمان تعزيز وتعميق مشاورات المجتمع المدني مع المنظمات غير الحكومية التي تقودها نساء والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الجنسانية؛
- ضمان تمثيل النساء والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسانية المتنوعة تمثيلاً عادلاً؛
- إدماج المرأة والجنسانية كجزء من مشاورات الآلية مع المجتمع المدني وفي نشراتها.

5.3 دماج التحليل الجنساني في عمل الآلية مع رابطات الضحايا/الناجيات/الناجين

من خلال عمل الآلية مع رابطات الضحايا/الناجيات/الناجين السوريين والأفراد السوريين، تمكنت الآلية من تحديد بعض القضايا المتكررة ووجهات النظر المشتركة بشأن العدالة والمساءلة التي يجب مراعاتها في عملها، بما في ذلك:

- أن المرأة قد تحتاج إلى مزيد من الوقت للتعبير عن مطالبها وأولوياتها في مجال العدالة، بالنظر إلى احتياجاتها اليومية العديدة الملحة للبقاء على قيد الحياة؛
- أن تصور المرأة للعدالة قد يكون مختلفاً عن تصور الرجل؛
- أن التدايعات الجنسانية للجرائم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يجب فهمها ومعالجتها بطريقة كلية شاملة؛
- أهمية الاستماع إلى أصوات النساء والفتيات بشأن كيفية تأثير الانتهاكات عليهن بشكل مختلف عن الرجال والفتيان؛
- ضرورة تجنب اتباع نهج مجزأ إزاء جرائم العنف الجنسي؛
- الاعتراف بالضرر الذي تتعرض له النساء والفتيات عند إطلاق سراحهن من الاحتجاز؛
- إدراج منظور النساء ذوات الإعاقة؛
- الاعتراف بقدرة النساء والفتيات على التصرف وخبرتهن فيما يتعلق بوضعهن الخاص.

التوعية من جانب الآلية والخطوات التالية

للمضي قدما، تتمثل إحدى الخطوات الرئيسية في إبلاغ هذه الاستراتيجية إلى الجهات الفاعلة الأخرى في مجال المساءلة ورابطات الضحايا/الناجيات/الناجين والأفراد منهن/منهم. وستكفل الآلية إعطاء الأولوية لعملها مع النساء والفتيات السوريات، فضلا عن النساء والفتيات من المجتمعات المتضررة الأخرى، ووضع نهج للتغلب على الحواجز التي تحول دون الوصول إليهن.

ولدعم جهد أوسع نطاقا لضمان النظر في هذه القضايا في مختلف عمليات العدالة، ستشارك الآلية هذه الاستراتيجية وخطة التنفيذ مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال المساءلة وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. كذلك ستكون الاستراتيجية متاحة للجمهور على موقعها على الإنترنت، مع الحرص على دمج الرسائل الإيجابية بشأن الجنسية في جميع أعمال الآلية.

نأمل أن تكون هذه مقدمة مفيدة لعمل الآلية على صعيد التصدي للتحديات التي تواجهها العديد من مجتمعات الضحايا/الناجيات/الناجين. ونحن ملتزمون بمراجعة وتعزيز الاستراتيجية الجنسية الجنسية بينما نعمل مع الضحايا/الناجيات/الناجين للقضاء على الدور الذي قد يؤديه التمييز أو التحيز الجنسي في الحد من احتمالات تحقيق العدالة للمتضررين من الجرائم المرتكبة في سوريا منذ عام 2011.

وإذا كنت مهتما باستكشاف هذا العمل بمزيد من التفصيل، فيرجى الرجوع إلى الاستراتيجية الجنسية للآلية وخطة التنفيذ - النسخة التقنية.

شكر وعرfan

خلال المشاورات بشأن مشروع الاستراتيجية الجنسانية وخطة التنفيذ، التي أطلقت داخلها في العام الماضي، استفادت الآلية بشكل كبير من الإسهامات المكثفة التي قدمها خبراء من المجتمع المدني السوري، والضحايا/الناجيات/الناجيات، والمناصرات/المناصرين، والممارسات/الممارسين، والأوساط الأكاديمية، وشركاء الأمم المتحدة، بالإضافة إلى موظفي الآلية. إننا نقدر بامتنان المساهمات المقدمة من العديد من الأفراد والمنظمات الذين كرسوا بسخاء وقتهم ورؤاهم وخبراتهم لتحسين مشروع الوثيقة. وبما أن الاستراتيجية الجنسانية وخطة التنفيذ هي وثائق قابلة للتعديل، فإن التعليقات والرؤى المستمرة ستساعد على زيادة تعزيز وثائق السياسات هذه وأثرها. ونعرب عن تقديرنا للدعم والعمل المتواصل مع الآلية.

المراجع

- كرستن كامل، [The Justice of Humans: Subject, Society, and Sexual Violence in International Criminal Justice](#)، [عدالة البشر: الموضوع والمجتمع والعنف الجنسي في العدالة الجنائية الدولية](#)، دار نشر جامعة كامبريدج، يصدر قريباً في عام 2022، (متاح باللغة الإنكليزية فقط)
- [الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن المفقودين في الجمهورية العربية السورية، الوثيقة A/76/76/2، 2 آب/أغسطس 2022](#)
- [الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 228/76 الذي اتخذته الجمعية العامة في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، الوثيقة A/RES/76/228، 10 كانون الثاني/يناير 2022](#)
- [النشرة السابعة للآلية، في دائرة الضوء: التطورات الخاصة بالمساءلة الوطنية، آذار/مارس 2022](#)
- [المعهد العالمي للسياسات العامة، إنجي البكري وطوبياس شنايدر، «القشة الأخيرة: كيف تؤثر الأسلحة الكيماوية على المرأة وتقضي على المجتمعات»، فبراير/شباط 2021](#)
- [تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2020 \(ICRC Commentary of 2020\)](#)، اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، (جنيف، 12 آب/أغسطس 1949)، حزيران/يونيه 2020 (متاح باللغة الإنكليزية فقط)
- [التقرير الخاص بمحاكمة أنور ر، تقرير مراقبة المحاكمات 14 الصادر عن المركز السوري للعدالة والمساءلة، الشاهد P16، جلسة استجواب بتاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020](#)
- [مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إدماج المنظور الجنساني في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان: توجيهات وممارسات، 2018](#)
- [مجلس حقوق الإنسان، «فقدت كرامتي»: العنف الجنسي والجنساني في الجمهورية العربية السورية: ورقة غرفة اجتماعات صادرة عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، الوثيقة A/HRC/37/CRP.3، 8 آذار/مارس 2018](#)
- [مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، الوثيقة S/2018/250، 23 آذار/مارس 2018](#)
- [اختصاصات الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، مرفقة بتقرير الأمين العام، الوثيقة A/71/755، 19 كانون الثاني/يناير 2017](#)

